مـــتـــابـعـــات

مركز إفادة يواصل تنظيم الندوات الإقليمية حول:

"دور المجتمع المدني في تكريس اللامركزية والسلطة المحلية"

يواصل مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات "إفادة" تنظيم سلسلة الملتقيات الإقليمية حول "**دور المجتمع المدني في تكريس وتجسيم منظومة اللامركزية والسلطة المحلية** "والتي ينظمها بالتعاون مع مصالح العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان برئاسة الحكومة، ووزارة الشؤون المحليّة والبيئة، وبرنامج "لنكن فاعلين /فاعلات "وبدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية.

قفصة المحطة الثانية:

الندوة الإقليمية الثانية التأمت بولاية قفصة يوم **12** جانفي **2019** بمشاركة ممثلين عن الجمعيات بكل من ولايات **قفصة، سيدي بوزيد، القيروان والقصرين**، وقد أثرى الندوة أساتذة وخبراء من خلال مداخلاتهم التي تدعمت بنقاشات ثرية من المشاركين الذين تفاعلوا مع المضمون انطلاقا من استعدادهم للمساهمة في تكريس منظومة اللامركزية والسلطة المحلية.

مداخلات تبرز الدور الريادي للمجتمع المدني:

وقد استعرض السيد **بسام الكراي**، الأستاذ الجامعي بكلية الحقوق بصفاقس، في مداخلته دور المجتمع المدني في معاضدة الجماعات المحلية على تسيير شؤونها، في حين أبرز السيد **فيصل قزاز**، مدير عام الحوكمة المالية المحلية بوزارة الشؤون المحلية والبيئة، دور المجتمع المدني في تفعيل النظام المالي الجديد للبلديات. وجاءت مداخلة السيدة **إيناس الزغدودي سلام**، المسؤولة عن وحدة التصرّف في برنامج التخطيط البلدي التشاركي بصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية، حول دور المجتمع المدني في دفع الاستثمار بالمدينة، وتحدّث السيد **حاتم كحلون**، الأستاذ الجامعي والخبير في التنمية التهيئة الترابية والعمرانية بالمعهد العالي لتكنولوجيات البيئة والعمران والبنيان، عن دور المجتمع المدني في نحت رؤية جديدة للتطور العمراني بالمدينة.

المواطن شريك فاعل:

في بداية الندوة، التي أشرف على افتتاحها السيّد الكاتب العام لولاية قفصة نيابة عن والي الجهة، عبّر عن استحسانه لعقد هذه الندوة في رحاب الجهة مبرزا دور المواطن كشريك فاعل في العمل البلدي ومؤكّدا على أهميّة مساهمة المجتمع المدني لمعاضدة الجهود الرامية لتكريس منظومة اللامركزية والسلطة المحلية والمشاركة الميدانية والتدريجية في الانتقال الديمقراطي.

مدير عام مركز إفادة: آليات حديثة للتواصل مع الجمعيات:

من جهته أبرز السيد محمد رضا السعدي، المدير العام لمركز "إفادة"، الجهود الرامية لتحسين خدمات المركز والسعي لمزيد التواصل مع مختلف الأطراف وعن طريق مختلف الوسائل الكفيلة لتقريب الصلة مع مكونات المجتمع المدني وذلك بإدخال آليات حديثة وإلكترونية متطورة وعزم المركز على مواصلة برامج التكوين في مجال المستجدات لمساعدة الجمعيات في أداء مهامها.

ورشات عمل وتكوين متواصل:

وامتدادا لهذه الندوات الإقليمية، أعلن المدير العام عن نيّة المركز تنظيم سلسلة من دورات التكوين الخصوصي حول هذه المحاور، تدوم كل واحدة بين يومين أو ثلاثة أيام، حتى تكون فرصة لمزيد التعمّق والحوار والتكوين وتمكين الجمعيات من الاطلاع على أهم المستجدات القانونية وأبعاد اللامركزية في ظل ما جاء في دستور **2014** بالباب السابع ومضمون مجلة الجماعات المحلية والتي هي ثمرة مقاربة تشاركية.

وتمهيدا للمرحلة القادمة أبرز المدير العام لمركز "إفادة" أنه من الضروري التكوين المستمر للإطارات الجهوية والبلدية والهياكل المنتخبة وكذلك تكوين الجمعيات الناشطة في المجال باعتبارها شريكا فاعلا.

بسام الكراي: مشاركة المواطن مرتبطة بمبدأ الديمقراطية:

وتولت السيدة **عفاف الهمامي المراكشي**، الأستاذة الجامعية بكليّة الحقوق بصفاقس، تأمين عملية تيسير الجلسات التي انطلقت بمداخلة **السيد بسام الكراي**، الأستاذ الجامعي وعضو لجنة صياغة المشروع الأولي لمجلة الجماعات المحلية، الذي أشار إلى أهمية مشاركة المجتمع المدني في دفع المواطن لدعم انتمائه إلى الرقعة الجغرافية وتفاعله مع الحياة المواطنية ومتابعته الوثيقة للعمل البلدي وإسهامه في معاضدة جهود أصحاب القرار، من ناحية، والقيام كذلك بدور الدعم والمتابعة والمراقبة انطلاقا من مهام المجتمع المدني كسلطة مضادة تساهم بدورها في محاسبة صاحب القرار المحلي في اتجاه الإصلاح في إطار الديمقراطية التشاركية، من ناحية أخرى. كما أكّد على ضرورة إشراك المتساكنين في تسيير شؤون الجماعة المحلية وتمكينهم من هذه المشاركة فعليا بواسطة آليات مقنّنة وتوفير سبل المتابعة والاقتراح واستشارتهم والإصغاء إليهم وتوثيق مقترحاتهم وتظلماتهم، وبالتالي تبقى مشاركة المواطن مرتبطة بمبدأ الديمقراطية باعتماد آليات وضوابط المشاركة الفاعلة من خلال توفر السجلات الضرورية لمكونات المجتمع المدني، وتسجيل الآراء والمقترحات والموارد والنفقات.

فيصل قزاز: التدرج في إرساء اللامركزية ودعمها:

من جهته أبرز السيد **فيصل قزاز**، مدير عام الحوكمة المالية بوزارة الشؤون المحلية والبيئة، دور المجتمع المدني في تفعيل النظام المالي الجديد للبلديات مستعرضا واقع وآفاق النظام المالي للجماعات المحلية ومهد لذلك ببسطة حول التدرج في إرساء اللامركزية ودعمها واعتبارها شكلا من أشكال التنظيم الإداري، لا السياسي، وعامل أساسي لوحدة الدولة. وقدم في هذا الإطار بعض النماذج من الأنظمة المقارنة للمالية المحلية في كل من فرنسا **21%**، بولونيا **33%**، إسبانيا **37%**، السويد **41%** والدنمارك **54%**.

الموارد الذاتية ضمان لمزيد الاستقلالية:

وبخصوص المؤشرات الوطنية لسنة **2017**، فقد مثّل دعم الدولة نسبة **34 %** في حين مثلت الموارد الذاتيّة للبلديّات نسبة **66 %** على اعتبار أنّه كلما ارتفعت نسبة الموارد الذاتية فإنها تدعم القرار البلدي وتضمن استقلاليّته.

ميزانية بعض البلديات لا تغطي مديونتها:

كما أشار مدير عام الحوكمة المالية إلى أن ميزانية بعض البلديات لا تغطي مديونتها في حين تم تسجيل **397** مليون دينار كديون لفائدة البلديات. ومن أبرز مظاهر الإخلال المالي ضعف الموارد وتنامي النفقات وتفاقم المديونية إضافة إلى تراجع نسب الاستثمار وتدنّي مستوى الخدمات...

هذا بالإضافة إلى ما تمّت ملاحظته، بخصوص **توزيع الثروة بين البلديّات**، من أن نسبة **51 %** من الموارد الذاتية متمركزة لدى **18** بلدية فقط (**67%** من السكان أي ما يعادل **4،8** مليون نسمة) في حين أنّ **49 %** من الموارد الذاتية متمركزة لدى **246** بلديّة (**33%** من السكان أي ما يعادل **2،3** مليون نسمة).

ربط إسداء الخدمات بخلاص الأداء البلدي:

وسعيا لإيجاد التوازن، فقد تم إحداث **صندوق التعاون بين الجماعات المحلية** للعمل على التقليص من التفاوت المالي وربط إسداء بعض الخدمات بخلاص الأداء البلدي والمرافقة المالية عند تركيز البلديات الجديدة، وتقدر الاستثمارات للبلديات الجديدة **380،3** م د. إضافة إلى تدعيم القدرات وتطهير المديونية إذ تحملت الدولة ديون حوالي **64** بلدية بمقدار يناهز **140** مليون دينار. كل ذلك من أجل تجاوز العقبات لدعم اللامركزية في ظل إقرار نصوص وتراتيب تسهل نجاح المسار بفضل تظافر جهود مختلف الأطراف ووجود هيئات فاعلة **كالهيئة العليا للمالية المحلية** والتي تم بعثها بإشراف المجلس الأعلى للجماعات المحلية وتضم **17** عضوا يرأسها قاضي مالي لضمان حياد المال العام...

هذا إلى جانب التأكيد، في مجال التصرّف المالي، على ضرورة اعتماد وتكريس عديد المبادئ والضوابط المتعلقة بالشفافية وضمان تواجد المجتمع المدني وفقا لآليّات ووسائل المقاربة التشاركية وإدراج الميزانية بالموقع الإلكتروني وضبط آليات للتدقيق والرقابة وتحسين الخدمات....

اللامركزية دعامة لوحدة الدولة:

على هذا النحو، تصبح اللامركزية دعامة لوحدة الدولة وشرطا أساسيا للممارسة الديمقراطية المحلية في إطار الشفافية وسلامة الوضع المالي ومعاضدة المجتمع المدني كفاعل له القدرة على المشاركة والمتابعة والمساءلة.

إيناس الزغدودي: اعتماد مبادئ الحوكمة ومكاسب المشاركة لإنجاح المسار:

أبرزت السيدة **إيناس الزغدودي سلام**، الخبيرة المستشارة في الحوكمة والتنمية المحلية بصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية، في مداخلتها دور المجتمع المدني في دفع الاستثمار بالمدينة مذكرة بمبادئ الحوكمة كالشفافية والمشاركة وعلوية القانون والمساءلة واعتماد مبادئ التقييم من حيث الجودة والجدوى والديمومة والنجاعة إذ أن انخراط المواطنين في تحقيق الأهداف المنشودة والعمل على تحقيقها والمحافظة على المكاسب. ومن هذه الأهداف تحسين ظروف عيش المتساكنين وتحسين كذلك جاذبية المدينة وتدعيم قدرات الإدارة البلدية.

تطوير آليات الشفافية:

وعلى مستوى برامج الاستثمار البلديّة، فإنه من الضروري أن تعكس هذه البرامج رؤية تنموية واضحة وأن تترجم عن خطة واستراتيجيّة فعليّة للعمل على تحسين سير المصالح الإدارية وتوفير الآليات والمعدات الضرورية وفضاءات ملائمة يستقبل فيها المواطن... ومن الضروري كذلك أن يتمّ دعم قدرات البلديات في برمجة وإنجاز الاستثمارات وتطوير آليات الشفافية والنفاذ إلى المعلومة على المستوى المحلي والتقليص من التفاوت بين الجهات والبلديات....

المشاركة في المساءلة:

من أهداف البرنامج كذلك تكريس مبدأ المرافقة اللاحقة والمشاركة في المساءلة لضمان حسن التصرف في المال العام وإسهام المواطن والمجتمع المدني في تصريف الشأن المحلي باعتماد المبادئ والمنهجية التشاركية.

دعم القدرات البلدية:

وعن كلفة البرنامج فتقدر مساعدة الدولة بـ **530** مليون دينار وبالنسبة لتجهيز البلديات بالمرافق الأساسية فيقدر المبلغ بـ **287** مليون دينار في حين أنّ المساعدة في تجهيز الأحياء الشعبية بالبنية الأساسية فتقدر بـ **225** مليون دينار أما دعم القدرات البلدية فقد تمّ تقديرها بـ **18** مليون دينار... ولضمان الإطار الترتيبي لتمويل البرنامج فقد تم إعداد ترسانة قانونية جديدة للتنفيذ على أرض الواقع.

مراحل دفع الاستثمار بالمدينة:

ومن بين المراحل التي تساهم في إعطاء دفع الاستثمار بالمدينة، الأعمال التحضيرية والتشخيص الفني والمالي والجلسة العامة التشاركية الأولى وجلسات المناطق والأعمال النهائية والجلسة العامة التشاركية الثانية.

وفي إطار الأعمال التحضيرية، تمّ إحداث خلية تعتني بإعداد البرنامج الاستثماري السنوي، يرأسها رئيس البلدية ويتابعها الكاتب العام للبلدية. ومن أولى الأعمال، التي تقوم بها هذه الخليّة، إجراء لقاء عمل مع المجتمع المدني لتفسير مختلف المراحل وكيفية التواصل مع المتساكنين للإلمام بالموضوع وإجراء لقاء تحسيسي لفائدة إطارات وأعوان البلديات.

منهجية للتشخيص الفني والمالي:

وعلى مستوى التشخيص الفني والمالي، فإنّه يتم إجراء هذا التشخيص وفق منهجية محدّدة من ذلك عقد جلسات تنسيق مع مختلف المتدخلين في المجال البلدي للاطلاع والحصول على المعطيات الخاصة ببرامجهم ودعوتهم لحضور الجلسات التشاركية وإجراء التشخيص المالي للتصرف على ضوء مجموع الموارد المالية المخصصة للبرنامج السنوي **2019** ونشر نتائج التشخيص على موقع الواب للبلدية وتعليقه بمقرها وتقديم نسخة منه لمنظمات المجتمع المدني الشريكة في أجل 7 أيام من تاريخ الجلسة العامة التشاركية الأولى والتفاعل مع الاعتراضات التي يمكن أن يقع الإعلام بها....

حاتم كحلون: نحت رؤية جديدة للتطور العمراني

ومما جاء في داخلة السيد **حاتم كحلون**، الأستاذ الجامعي والخبير في الهيئة الترابية والعمرانية بالمعهد العالي لتكنولوجيات البيئة والعمران والبنيان، حول دور المجتمع المدني في نحت رؤية جديدة للتطور العمراني بالمدينة، إبرازه للمشاركة الفعلية للمتساكنين في مختلف مراحل إعداد برنامج التهيئة الترابية ومتابعة تنفيذه وتقييمه حيث تتخذ الجماعة المحلية كل التدابير الضروريّة لإعلام المتساكنين والمجتمع المدني مسبقا بمشاريع برامج التنمية والتهيئة الترابية.

نظام نموذجي لآليات الديمقراطية التشاركية

وقد تم ضبط نظام نموذجي لآليات الديمقراطية التشاركية بأمر حكومي باقتراح من المجلس الأعلى للجماعات المحلية. ويضبط المجلس المحلي المنتخب، بالتشاور مع المجتمع المدني، آليات الديمقراطية التشاركية وصيغتها بناء على النظام النموذجي المذكور في الفصل **31** حول إمكانية إجراء استفتاء للمتساكنين حول إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية لموافقة أغلبية أعضاء المجلس.

تطوير المدينة من خلال التهيئة العمرانية:

وعن عملية التشخيص، أشار المتدخل إلى مستوى الرؤية ضمن السياق العام لتخطيط وتطوير المدينة من خلال التهيئة العمرانية من مراحل الاستقراء والكشف وتجميع وتحليل البيانات والوضع الراهن.

فعلى مستوى التشخيص هناك مراحل الاستشراف وتحديد الرهانات وصياغة الرؤية واختيار الاستراتيجيات واقتراح المشاريع والتدخلات إضافة إلى البرمجة لصياغة خطة العمل من تنفيذ ومتابعة وتقييم اعتمادا على السياق المنطقي في التخطيط الاستراتيجي التنموي والذي يبنى على مسارات تشاركية تعتمد التبني الكامل للمبادرات والتوافق بين الفاعلين،

وضع رؤية واضحة للتطور العمراني:

تمكّن هذه المنهجيّة من التعرف على ميزات المنطقة وقدرتها وانعكاس صعوباتها ورهاناتها في علاقة بمحيطها الداخلي والخارجي وذلك وفق رؤية توافقية بين أهداف الفاعلين وأهداف الفئات المستهدفة.

ومن بين أهداف وضع رؤية واضحة للتطور العمراني، تمرير رسالة حول المشروع قصد التحفيز على المشاركة وتشريك المواطن والأطراف المحلية في مختلف المستويات، دون إقصاء، من خلال أدوات الاستقصاء العمومي والموائد المستديرة وسبر الآراء والجلسات العمودية والأفقية... انطلاقا من التشاور إلى القرار المشترك بهدف التأثير في صنع القرار الذي يسهم في التعبير الإيجابي عن الواقع.

فتح باب النقاش العام:

تعددت التدخلات خلال النقاش العام وتنوعت من حيث المضمون في شكل تساؤلات وإبداء ملاحظات أو تقديم توضيحات ومن بين المقترحات التي تم طرحها:

إخلالات وتجاوزات بالجملة:

عبّر المشاركون عن جملة من النقائص والإخلالات التي تمت ملاحظتها وتعلقت بالأساس بالتأكيد على مزيد التواصل بين الجمعيات والبلديات والتساؤل عن أسباب العلاقة الإقصائية داخل المجالس المحلية وكيفية تجاوزها، وما تتعرض إليه المناطق الخضراء من إقامة بناءات دون الرجوع إلى المجالس البلدية ومدى إمكانية حضور المجتمع المدني جلسات المجلس البلدي ومسؤولية رئيس البلدية في منع الأعضاء من استعمال الهواتف خلال الجلسات ،والسؤال عن أسباب عدم مراجعة البلدية لمداخيل عقود الكراء لمحلاتها في الأسواق المركزية من ذلك السوق المركزية بقفصة إذ حافظت معاليم الكراء للدكاكين بها على مبلغ زهيد **40** أو **50** دينارا سنويا كذلك السؤال عن أسباب رفض بعض البلديات حضور المجتمع المدني ومرد ذلك حسب أحد المشاركين في النقاش العام هو الاستفراد بالقرارات في حين أن المواطن هو شريك فاعل ومساهم في ميزانية البلدية كذلك المطالبة للحد من ظاهرة البناء الأفقي والاعتماد على طريقة البناء العمودي....

مشاريع ومجالس بلدية معطلة:

كما تم التعرض خلال النقاش العام إلى المشاريع المعطلة في بعض الجهات من ذلك معتمدية المتلوي كذلك تمت الإشارة إلى تعطيل عمل أحد المجالس البلدية وكيف يمكن وضع حدّ لمثل هذه التجاوزات ليواصل المجلس نشاطه... كما تمّ التعبير عن استعداد عديد الجمعيات لتكون فاعلة في دعم مسار اللامركزية غير أنها تفتقر ف المقابل للدعم المادي الذي تحتاجه لإنجاز أهدافها وتحقيق رسالتها.

من أجل حلول عاجلة لوضع بلدية الرديف:

وطالب بعض المتدخلين بتمتيع الجهة بنصيبها من مداخيل شركة فسفاط قفصة باعتباره المورد الوحيد للجهة حسب ممثلي منظمات المجتمع المدني بولاية قفصة، في حين أكد آخرون على ضرورة التعجيل بخلاص الميسرين

المحليين الذين تمّ تكوينهم وكذلك السعي إلى إيجاد حلول عاجلة للوضع في الرديف إذ بقي مقر البلدية مغلقا لحدّ التاريخ...

هل من حلول للتقليص من عزوف الشباب على الانتخابات

وأجمع المشاركون في الندوة الإقليمية بقفصة على ضرورة تكثيف إقامة مثل هذه الندوات في مواضيع ذات الصلة ومزيد التعريف بمجلة الجماعات المحلية وتمكين الجمعيات من المعلومات والبيانات حول مختلف النصوص والقوانين والتأكيد على الجانب التكويني للمستشارين والمجتمع المدني ودعم منحه التكوين لتبقى على ذمة البرامج التكوينية التي تم تخصيصها للغرض والبحث في أسباب عزوف الشباب عن المشاركة في الانتخابات وإيجاد الحلول المناسبة من خلال تظافر جهود جميع الأطراف.

حضور المجتمع المدني في اللجان وأعمال المجلس:

ومن بين ما جاء في إجابة الأساتذة المتدخلين الذين أشاروا إلى أن أملاك البلدية هي تحت سلطة المجلس البلدي وأن حضور المجتمع المدني في اللجان وأعمال المجلس يخضع إلى ما جاء في النظام الداخلي للبلدية في صورة وجود موانع استثنائية نتيجة للطابع السري لبعض المواضيع... مع الإشارة إلى الإمكانيّات المتاحة للتظلم والتشكي، التي تتيحها النصوص القانونيّة الجديدة، في حالة وجود إشكالية أو تجاوز أو إخلال أو تعدي... لكن مع ضرورة التوثيق وتقديم البرهان والحجة...

نسب تأجير مرتفعة:

ولمزيد المعلومات تمت الإشارة إلى نسب التأجير المرتفعة في عديد البلديات مثل الذهيبة، أم العرائس، الرديف إذ أن **20** بلدية تفوت نسبة التأجير فيها حدود **80%**...

كما تم تقديم توضيحات حول كيفية تبسيط المعلومة، من طرف جمعيات ومكوّنات المجتمع المدني لفائدة المواطنين المحليّين، من خلال تمكينهم من الأدوات والإمكانيات التي يمكنهم اعتمادها للتواصل مع المواطن، وتم كذلك توضيح بعض المسائل المطروحة من ذلك عدم إمكانية الجمع بين المسؤولية الحزبية والجمعياتية وما يترتب عن ذلك من إشكاليات.

إنقاذ الوضع وتسريع المشاريع:

وتم كذلك، خلال الردود، الإشارة إلى الوضع المالي الصعب الذي تمرّ به بعض البلديات وأنّه ليس من مصلحة أي كان أن تبقى هذه البلديات معطلة فالوضع يقتضي أن يتمّ الحرص والعمل على تجاوز هذه الصعوبات إزاء تقلص الدعم الخارجي وتراكم الديون لهذه البلديات (على غرار بلديات السند والمظيلة والقطار والرديف وأم العرائس والتي تتراوح ديونها بين المليار(**01**) و**14** مليار). لذلك فإن الجهود مبذولة حاليا لإنقاذ الوضع وتسريع المشاريع والعمل على حل مشكلة الميسرين وفق الإجراءات القانونية المتاحة.

الاستعداد لدورات تكوينية:

من جهته وفي رده على استفسارات المشاركين أشار المدير العام لمركز "إفادة" إلى أنه تسهيلا للتواصل ونشر المعلومات سيتم إنزال كل المداخلات التي جاءت في الندوات الإقليمية بالموقع الإلكتروني وبصفحة التواصل الاجتماعي للمركز لوضعها على ذمة كافة المشاركين في الندوات الإقليميّة.

إحداث تمثيليات في الجهات:

وبخصوص مسألة إحداث فروع للمركز بالجهات، تسهيلا للتواصل مع الجمعيات في الداخل، أشار المدير العام للمركز أنّ هذا المشروع يندرج ضمن الرؤية الاستراتيجية والاستشرافية للمركز والتي يعمل على تنفيذها على المدى المتوسط والبعيد، مع أن المركز يتولى في المرحلة الحاليّة تأمين وتنفيذ عديد الدورات التكوينيّة داخل الجهات بالتعاون والتنسيق مع المسؤولين الجهويين عن التكوين بالولايات والبلديات وكذلك الشبكات الجمعياتية الكبرى التي لها فروع وتمثيليّات بالجهات...

إفادة تدعم البرامج التكوينية والتواصلية

وفي الختام توجه المدير العام لمركز إفادة بالشكر لكافة الحاضرين، من محاضرين وممثلي الوزارات الإدارات الجهويّة والمحليّة ومكوّنات المجتمع المدني والجمعيّات، على المتابعة والإنصات والتفاعل الإيجابي موضحا أن هذا البرنامج سيتم مواصلته في شكل دورات تكوين تخصّصيّة حسب المحاور مع دعوة الجمعيّات إلى دعم تواصلها مع المركز الذي سبقي الشريك والسند والداعم الأساسي لها في إطار تنمية قدراتها والاستجابة لاحتياجاتها في مجالات التكوين والإعلام والتوثيق...

متابعة السيّد محمد رضا البقلوطي،
الكاتب العام لمركز المواطنة والديمقراطية